مجلس نواب الشعب
الواردات
3 فيفري 2019
رمز الإدارة 1 ع 0652

بسم الله الرحمان الرحيم

باردو في 13 فيفري 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية

سلاما واحتراما وتحية خالصة، أما بعد،

فلقد عَقَدتُ لقاء مع ممثلين عن جمعية المصير لشباب المتوسط التي تظم أمهات المفقودين، فما الجديد في ملف أبنائهم؟

والسلام

النائب بشير اللزام

عضو بمجل نواب الشعب

الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الشّؤون الإجتماعيّة
الوزيـــر

مجلس نواب الشعب
الواردات
14 مارس 2019
عدد 351/ 613
مصلحة الإدارة

وزارة الشؤون الاجتماعية
كتابة الديوان
بريد صادر عدد Ex/151
بتاريخ 12 مارس 2019

وزير الشؤون الاجتماعية
الـــى
السيد رئيس مجلس نوّاب الشعب، المحترم

الموضـــوع : حول سؤال كتابي.
المرجـــــع : مراسلتكم عدد 563 بتاريخ 26 فيفري 2019.

لقد تفضلتم بموافاتي ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي تقدّم به النّائب المحترم السيد بشير اللزام ذكر فيه أنّه "**عقد لقاء مع ممثلين عن جمعية المصير لشباب المتوسط التي تظم أمهات المفقودين، و تساءل فيه عن الجديد في ملف أبنائهم**".

وتبعا لذلك أتشرف بإعلامكم بما يلي:

بعد أن تجاوز عدد المفقودين من جراء الهجرة السرية الـ500 شخصا إبان الثورة، وعلى إثر الحادثة الأليمة التي جدت قرب السواحل الإيطالية يوم 6 سبتمبر 2012 والمتمثلة في غرق مركب يحمل مهاجرين سريين والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن 70 شخصا، تفاقمت الإحتجاجات والإعتصامات من قبل الأمهات والبعض من مكونات المجتمع المدني لمعرفة مصير كل المفقودين، شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية في صائفة 2014 فريق عمل للغرض يتكون من ممثلين عنها وعن وزارات العدل والداخلية والدفاع الوطني والشؤون الخارجية، إلا أن ممثلين عن العائلات والمجتمع المدني و بالخصوص المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، طالبوا خلال اللقاء الذي جمعهم **بالسيد رئيس الجمهورية** يوم 4 مارس 2015، بتوسيع تركيبة اللجنة الوزارية الرباعية لتشمل ممثلين عن العائلات وعن المجتمع المدني.

وقد صدر فعلا بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 45 بتاريخ 5 جوان 2015 قرار من وزير الشؤون الإجتماعية مؤرخ في 04 جوان 2015 يقضي بإحداث "لجنة مكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين من جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية وضبط تركيبتها وطرق سير عملها"، وتكونت من:

ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية : رئيس
ممثل عن وزارة العدل : عضو
ممثل عن وزارة الدفاع الوطني : عضو
ممثل عن وزارة الداخلية : عضو
ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية : عضو
طبيب صحة عمومية مختص في الطب الشرعي : عضو
أستاذ جامعي مختص في القانون الدولي : عضو
ممثل عن الجمعيات المهتمة بملف المفقودين : عضو
ممثل عن عائلات المفقودين : عضو

وعهدت لها مهمة التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية ومكونات المجتمع المدني الوطنية المتدخلة وجمع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بهذا الملف والتنسيق مع مختلف المصالح الإدارية الإيطالية ومكونات المجتمع المدني الإيطالي عن طريق القنوات الدبلوماسية والقنصلية التونسية بإيطاليا، للبحث في مصير المفقودين، والحرص على التواصل مع أسرهم وإعلامها بكل المستجدات.

وانطلقت اللجنة في عقد جلسات عمل بمقر وزارة الشؤون الإجتماعية بداية من 22 جوان 2015 وأيام 25 أوت و01 أكتوبر و03 نوفمبر و11 ديسمبر 2015 و26 جانفي 2016 و19 فيفري 2016 و13 أفريل 2016 و 19 نوفمبر 2016.

ومثلت جلسة 01 أكتوبر 2015 أولى جلسات اللجنة بكامل أعضائها، نظرا للخلافات التي حصلت بين أقرباء المفقودين للتوافق حول من سيمثلهم في هذه اللجنة.

وتفاديا لتعطل عمل اللجنة وبعد محاولات عديدة بين 22 جوان و01 أكتوبر 2015، إهتدت عائلات المفقودين إلى اعتماد القرعة لاختيار 6 أشخاص يتداولون على العضوية بمعدل شهرين لكل واحد منهم، و تم ذلك في لقاء انتظم يوم 25 سبتمبر 2015 بمقر وزارة الشؤون الإجتماعية.

وفي الأثناء واصلت اللجنة بتلك التركيبة المنقوصة عقد جلساتها وتنفيذ ما أوصى به أعضاؤها في اجتماع 25 أوت 2015 بتنظيم جلسات استماع لكل من لديه معلومات من شأنها أن تنير التحقيق.

كما تطلب هذا الملف عقد لقاء أول مع مسؤولين بإدارة الهجرة والحدود والأجانب التابعة لوزارة الداخلية الإيطالية بهدف تبادل المعطيات الفنية من لوحة بصمات وتحاليل جينية أعدتها إدارة الشرطة الفنية العلمية التونسية بغاية مقارنتها مع المعطيات المتوفرة لدى الجانب الإيطالي.

وتحول يوم 10 ديسمبر 2015 وفد يتكون من مقرر اللجنة ممثلا عن وزارة الشؤون الاجتماعية في اللجنة وممثلين إثنين عن إدارة الشرطة الفنية بوزارة الداخلية (الأول مختص في البصمات والثاني في التحاليل الجينية) إلى مدينة روما وتمكن من عقد جلسة عمل مع المفوض السامي للحكومة الإيطالية في ملف المفقودين الأجانب، الذي أكد أن وزارة الداخلية الإيطالية بصدد إجراء تحرياتها للتعرف على هويات ضحايا الهجرة السرية وأقر بوجود 90 جثة دفنت دون التأكد من هوياتها، وأنه تم تكليف المخابر العلمية للشرطة الفنية بـ"سيسيليا" و"بالارمو" للقيام بالأبحاث اللازمة للكشف عن هوية الضحايا من خلال التحاليل الجينية. وأضاف أن هذا الأمر يفرض اللجوء إلى محكمة "كاتانيا7" للحصول على إذن من وكيل الجمهورية لاستخراج الجثث وإجراء التحاليل الجينية اللازمة عليها.

والتقى الجانبان من جديد يوم 8 فيفري 2016 بمقر وزارة الداخلية الإيطالية، وتم تسليم المفوض السامي الإيطالي، قرصا مضغوطا يحتوي على لوحات بصمات وتحاليل جينية لأقارب مفقودين لتمكين المختصين الإيطاليين من مقارنتها بالمعطيات المتوفرة لديهم.

ورغم انتهاء مهمة اللجنة منذ 4 جوان 2016، طبقا لمقتضيات قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 5 جوان 2015 والمتعلق بإحداث اللجنة المكلفة بمتابعة المفقودين التونسيين من جراء الهجرة السرية باتجاه السواحل الإيطالية وخاصة فصله السادس، واصلت الوزارة البحث في مصير المفقودين سواء في إطار اللجنة ذاتها أو بصفة مباشرة.

وفي هذا السياق، أشرف وزير الشؤون الاجتماعية يوم 15 نوفمبر 2016 على اجتماع حضره رئيس جمعية "الأرض للجميع" وأمهات أخريات، تقرر في ختامه عقد لقاء ثالث مع الجانب الإيطالي يكون فيه الوفد التونسي، هذه المرة، مصحوبا برئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالأستاذ المحامي فتحي المولدي الذي اختارته العائلات ممثلا لها في هذه الزيارة.

وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية، قامت سفارة تونس بروما بترتيب لقاء مع المسؤولين الإيطاليين انعقد يوم 23 فيفري 2017، حيث ترأس الوفد المدير العام للشؤون القنصلية وصاحبه مقرر اللجنة ممثلا لوزارة الشؤون الاجتماعية ومدير الشرطة الفنية والعلمية والمحامي فتحي المولدي.

وأكد المسؤول الإيطالي في هذا اللقاء أنه أمام العدد الهائل للمبحرين خلسة باتجاه السواحل الإيطالية، بداية من سنة 2010 خاصة، اقتصر خفر السواحل على تسجيل المهاجرين فقط أي دون رفع البصمات بالنسبة للأحياء ودون أخذ التحاليل الجينية للضحايا قبل دفنهم.

وتم تسليم الجانب الإيطالي معطيات إضافية حول المفقودين من جدول محين لتحاليل جينية ولوحات بصمية وصور شمسية، الذي تعهد بمعاينتها وتحليلها وموافاة السلط التونسية بنتائج هذه التحريات، إلا أن اللجنة لم تتلق إلى حد اليوم مآل هذه الأبحاث.

وفي إطار الحرص على مواصلة البحث في هذا الملف والسعي إلى تقديم إجابات دقيقة إلى الرأي العام وإلى الأمهات خاصة، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا بتعيين مكلف بمأمورية بالديوان ليواصل البحث والتحري حول مصير المفقودين وإجراء كل الاتصالات الضرورية مع الجهات الرسمية الإيطالية في الغرض.

والســـــــــــلام

عن وزير الشؤون الاجتماعية
وبتفويض منه
رئيس الديوان
توفيق الزرلي

.....

نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.